

المملكة المغربية
المندوبية السامية للتخطيط
مديرية الإحصاء

ورقة حول التصنيف المغربي للأنشطة الإقتصادية NMA 2010

إعداد : عبد الله لمسكيني
مهندس إحصائي

مقدمة

يعتبر تصنيف الأنشطة الاقتصادية شرطا أساسيا لإنتاج الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية. فهو يشكل أداة لتصنيف المنشآت الاقتصادية ولجمع المعطيات الإحصائية واستغلالها وإصدارها وضمان مقارنتها على المستويين الوطني والدولي.

ونظرا للتغيرات الجديدة التي عرفها العالم خلال السنوات الأخيرة في ميادين التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات والبيئة، وكذا في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمقاوولات، واستنادا الى توصيات اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة القاضية بضرورة تناسق التصنيفات الإقليمية والوطنية مع التصنيف الدولي (المراجعة الرابعة) ، ومواكبة مع كل هذه التغيرات، قام المغرب، طبقا للمعايير الدولية، بإعداد تصنيف جديد للأنشطة الاقتصادية (NMA 2010) يتطابق مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية في نسخته الرابعة (CITI rev.4) والذي تم اعتماده كمعيار دولي جديد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية وإنتاج المعطيات الإحصائية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

ويتطابق التصنيف المغربي الجديد للأنشطة الاقتصادية NMA 2010 كذلك مع تصنيف المجموعة الأوروبية في نسخته الثانية (NACE rév.2) وبشكل الإطار المرجعي الرسمي لإنتاج وإصدار معطيات إحصائية خاصة بالأنشطة الاقتصادية المزاولة بالمغرب وقابلة للمقارنة على الصعيدين الوطني والدولي. ويعتبر هذا التصنيف الرابع من نوعه الذي يعده المغرب منذ الإستقلال وبحل محل التتقيح الثالث من هذا التصنيف (NMA 1999) الذي كان جاريا به العمل منذ

التغييرات الرئيسية

ومن أهم التغييرات التي جاء بها هذا التصنيف الجديد للأنشطة الإقتصادية على غرار التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية في نسخته الرابعة (CITI rev.4)، إبراز قطاعين جديدين هما:

- قطاع الماء، خدمات التطهير، التصريف في النفايات وإزالة التلوث والذي يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالبيئة من إنتاج وتوزيع للماء وتطهير وتصريف ومعالجة للنفايات؛
- قطاع المعلومات والاتصالات والذي يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج المعلومات والأعمال الثقافية والوسائل التقنية للنشر والتوزيع إلى جانب الأنشطة الإعلامية.

كما تم تقسيم قطاع الأنشطة العقارية والإيجار والخدمات المقدمة للمؤسسات إلى ثلاث قطاعات هي:

- قطاع الأنشطة العقارية؛
- قطاع الأنشطة العلمية و التقنية المتخصصة؛
- قطاع أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم.

هيكلية التصنيف المغربي الجديد

المنهجية المتبعة في مراجعة التصنيف المغربي للأنشطة تقضي بضرورة تحقيق المطابقة و التناسق مع التتقيح الرابع للتصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة وكذا مع تصنيف المجموعة الأوربية. وبما أن التصنيفات الوطنية تعكس

الحاجيات الوطنية فقد تم إدراج الخصوصيات المغربية على مستوى الأقسام وذلك باللجوء إلى تجزئة بعض أقسام التصنيف الأوربي .

وبضم التصنيف المغربي الجديد للأنشطة الإقتصادية (NMA 2010):

• القطاعات : ٢١ متطابقة تماما مع قطاعات التصنيف الدولي الموحد

• الفروع : ٨٨ متطابقة تماما مع فروع التصنيف الدولي الموحد

وأخذا بعين الاعتبار للخصوصيات الإقتصادية الوطنية، يشمل التصنيف المغربي الجديد للأنشطة الإقتصادية :

• المجموعات : ٢٧٤ مقابل ٢٣٨ يضمها التصنيف الدولي الموحد

• الأقسام : 650 مقابل ٤١٩ يضمها التصنيف الدولي الموحد

مطابقة التصنيف المغربي الجديد للأنشطة للتصانيف الدولية المماثلة

نظام الترميز	NMA 99	NMA 2010	NACE Rév.2	CITI Rév. 4
قطاعات (حرف واحد)	17	21	21	21
فروع (رقمان)	56	88	88	88
مجموعات (ثلاثة أرقام)	223	274	274	٢٣٨
أقسام (أربعة أرقام)	586	650	615	٤١٩

تقديم المشروع من أجل الإستشارة

الجدير بالذكر أن مشروع مراجعة التصنيف المغربي للأنشطة قد تم عرضه على مختلف الشركاء في النظام الإحصائي الوطني ، كما تم تنظيم يوم دراسي بمشاركة جميع الأطراف من وزارات وهيكل عمومية إحصائية ومنظمات مهنية وذلك لمعرفة آرائها بخصوص مشروع المراجعة قبل أن يتم الأخذ بعين الاعتبار جل المقترحات و إدراجها في النسخة النهائية للتصنيف.

تطبيق التصنيف المغربي للأنشطة الإقتصادية (NMA 2010)

عملية المصادقة على التصنيف الجديد تمت عبر مراحل حيث عرض المشروع على موقع خاص على الإنترنت من قبل الأمانة العامة للحكومة لإبداء الآراء من قبل الشركاء في النظام الإحصائي الوطني مرة أخرى وكذا من قبل جميع مستعملي التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية في أجل لا يتعدى ٣٠ يوما، و بعد ذلك أحيل المشروع على أنظار المجلس الحكومي للمصادقة وبالتالي اعتماد التصنيف الجديد بصفة رسمية بمقتضى مرسوم في أكتوبر ٢٠١٢.

إعادة ترميز سجل المقاولات

بالنسبة لمديرية الإحصاء التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والتي تعتبر نواة النظام الإحصائي الوطني و التي قامت بإعداد التتقيح الرابع للتصنيف، فقد شرعت في تطبيق هذا الأخير في مختلف العمليات الإحصائية بدءا بسجل المقاولات الذي يقوم بتديره قسم الإحصاء الاقتصادي و البحوث لدى المؤسسات ويتعلق الأمر بإعادة ترميز النشاط الرئيسي للمقاولات حسب التصنيف الجديد، وقد خص هذا العمل السجل

الخاص بالمقاولات المنظمة والذي يحتوي على ما يناهز ٧٠ ألف مقالة موزعة على قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية و التجارة و الخدمات.

هذا العمل تم إنجازَه في ظرف زمني لا بأس به رغم بعض الصعوبات التي واجهت فريق العمل حيث تم تقسيم السجل إلى قسمين :

- ١- المقاولات الكبرى من جهة حيث المعلومات كافية لإعادة الترميز حسب التصنيف الجديد (ولا سيما من خلال البحوث السنوية وكذا البحث البيوي لعام ٢٠٠٦)
- ٢- المقاولات الصغرى و التي لا تتوفر على معلومات كافية حولها.

كما تم استخدام جدول التطابق لعزل المطابقات التلقائية والأوتوماتيكية حيث أن كل رمز من التصنيف NMA1999 يقابله رمز وحيد للنشاط الاقتصادي في التصنيف NMA 2010.

بعد هذه العمليات، بقي في السجل ما يقرب ٢٣ ألف وحدة منظمة لها نشاط اقتصادي يتجزأ إلى نشاطين أو أكثر في التصنيف الجديد كما لا تتوفر على معلومات حولها في مديرية الإحصاء. و هنا تجلت الصعوبة حيث تم اللجوء الى استمارات البحث السنوي و البحث البيوي لبعض المقاولات من أجل الحصول على معلومات كافية لترميز مناسب للنشاط الرئيسي لهذه الوحدات، و في الحالات الأخرى تم تبسيط جدول التحويل ما دام أن هناك تطابق تلقائي على مستوى المجموعات.

تطبيقات أخرى

من جهة أخرى فقد تم تطبيق التصنيف المغربي الجديد للأنشطة و كذا التصنيف الجديد للمنتجات في البحوث البيوية لدى الأسر والتي أنجزت خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ ونخص بالذكر البحث حول استهلاك الأسر والبحث حول القطاع غير المنظم.

سيتم تطبيق النسخة الجديدة للتصنيف كذلك في البحوث البيوية لقطاعات الصناعة- البناء و الأشغال العمومية- التجارة و الخدمات والتي ستجرب برسم سنة ٢٠١٤

وكذا في البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية لقطاعات الصناعة التحويلية والطاقة والمعادن والبناء والأشغال العمومية.

كما تم اعتماد التصنيف الجديد في الإحصاء العام للسكان والسكنى ٢٠١٤ والذي انتهى إنجازه قبل أسبوع من خلال السؤال حول النشاط الرئيسي للمؤسسة المشغلة للفرد حيث أن المطلوب هو تحديد النشاط بالتدقيق لكي يكون الترميز بكيفية صحيحة. في النهاية تجدر الإشارة إلى أنه تم تنظيم دورات تكوينية حول تطبيق التصنيف الجديد لفائدة أطر بعض المؤسسات العمومية التي تتوفر على سجلات إدارية و نخص بالذكر الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي- المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية وكذا وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة.